المباحة وهذه اما مرتبة وموبدة ومطلقة والاطلاق
يقتضي التأبيد لانها اموال مقابلة بالاعواض كالاعيان
وتجوز بالعين دون المنفعة وبالعين لواحد وبا
لمنفعة لاخر وانما صحت بالعين وحدها لشخص مع عدم
المنفعة فيها لامكان صيرورة المنفعة له باجارة او با
او بخروج الشجرة بشرط في الموصى به كونه
مقصودا كما في الروضة فلا تصح بما لا يقصد كالدم وكونه
يقبل النقل من شخص الى شخص فما لا يقبل النقل
كالقصاص وحد القذف لا تصح الوصية به لانها وان
انتقلا بالارث لا يتمكن مستحقها من نقلها نعم لو
اوصى به لمن هو عليه صح كما مر حواله في باب العفو عن
القصاص وهي من الوصية معتبرة من الثلث سواء
اوصى به في صحته او مرضه لاستوائهما في لزوم
حال الموت تنبيه يعتبر المال الموصى بثلثه يوم الموت
لان الوصية تمليك بعد الموت فلو اوصى بعبد ولا
عبد له ثم ملك عند الموت عبدا انطلقت الوصية به
ولو زاد ماله انطلقت الوصية به ولا يخفى ان الثلث الذي

نفذ

نفذ
فيه الوصية هو الثلث الفاضل بعد الدين فلو كان
عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء بكونها تنفذ
حتى يبقى هذا لو ابرأ الغريم او قضى عنه الدين لما جزم به
الرافعي وغيره ويعتبر من الثلث تبرع مخرج في مرضه
الذي مات فيه كوقف وهبة وعتق وابرأ لخبر ان الله
تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث اموالكم زيادة
لكم في اعمالكم رواه ابن ماجه وفي اسناده مقال ولو
وهب في الصحة واقبض في المرض اعتبر من الثلث
ايضا اذ لا اثر لتقدم الهبة وخرج بتبرع ما لو
استولد في مرض موته فانه ليس تبرعا بل اتلاف
واستيفاء لهو من راس المال ومرضه تبرع مخير
في صحته فيحسب من راس المال لكن يستثنى من العتق
في مرض الموت عتق ام الولد اذا علقها في مرض موته
فانه ينفذ من راس المال لا ساباتي في محله ان شاء
الله تعالى مع انه تبرع مخير في المرض فاندفع قولهم
ما اعتبرت على الورثة يعتبر بوقت التفويت في المخير
وبوقت الموت في المضاف اليه وفيما يبقى للورثة

Copyright © King Saud University